كبائر الاثم والفواحش سيئاتهم عنهم والاصر عنهم الاقرار بما حاصله للاثم بالقلب وحضورها تقلوبهم من حديث النفس او الهاجس الشيطان فتكون ذلك معفوا وقد اما بدا الاستثناء ان هذا النوع مما لم يواخذه عليه لو لا فضل سبحانه ورحمته وقد مر مثله اخر سوره البقرة ووجهه امكان دفع الوسواس ولذا اجاب كثيره ومن حكمه عيسى عليه الصلوة والسلام انه مثله بالدخان فانه وان كان لا يحرق الثوب لكنه يغير لونه ورجحه او كما قال عليه الصلوة والسلام قوله تعالى ان ليس للانسان الا ما سعى اى مع قوله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى مثل قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ومعنى لها وعليها الاستحقاق اى لو منعت الحق او منعته لكانت ظالمة او مظلومة ولا يلزم صاحب الحق اجره من حيث انه مستحق كصاحب الدين لا يلزمه الاستنفاع فو جد يلزم عنه مفسدة يجب ان يرعاها الحكيم اذا عرفت هذا فاعلم ان الله سبحانه هو المالك الحق لانه موجد الاشياء من العدم وحافظ لوجودها فليس للملك تطير لكنه سبحانه وجود وكونه شكورا وودودا منعما مجيدا جعل العبد نوعين من الملك الاول ما لا نسب له الى التكليف ومعنى الملك فيه ان له فيه انواعا من التصرف كملك المال والاماء والعبيد وقد منع من التصرفات القبيحة فيه كالاسراف والايلام واللواط انما جعل له التصرف لكن وهذا النوع فضل من الله سبحانه محض ولذا لو منعه سبحانه ابدا او اخذه بعد ان اعطاه لم يعد ظلما وعلى معناه حديث ان لله ما اخذ وله ما اعطى ونحوه ومن جملة التصرفات التي بفضل الله بها سبحانه على العبد ان جعل له ان يملك عبدا اخر اما العبيد اذا اعتدا بعضهم على بعض في هذا النوع كان ظلما وهو واضح النوع الثاني ما جعل سبحانه ملكه مرتبا على سبب من العبد مع التكليف خاصة وهو الثواب وهو امر مقدر في الحكمة منظور فيه شان المعطي العظيم وشان العطي الكثير ولذا قال تعالى لمحمد الذين امنوا وعملوا الصالحات بالغيب

فلو اراد

فلو اراد عاما قدرته الحكيمة كان فضلا محضا ليس من الجزاء في شيء اذ يجوز ان لا يكون كالكليل جاء لقضاء غرضه وهذا النوع قد حكم الشكور الكليم بان منعه ظلم ولذا بعده آيات اعتدادا بجعل العبد مع مشيته التكليفية وان كان الامر كله راجعا الى الفضل اذا صار الاسباب للفضل وهذا النوع هو الذي اراد بقوله وان ليس للانسان الا ما سعى اى ما سبحة حقا لان ما كتبه الرحمن على لوحه لكان ظلما بحسب حكمه وحكمته وعدم نسبته الى النعم ونحو ذلك ومن هذا النوع من سن سنة حسنة ومن سن سنة سيئة لان الجزاء عاكسه وهو اقتضاء الكسب اذ السيئة بل ومنه عمل الوالد لابنه لقوله صلعم ان اطيب ما اكلتم من كسبكم وان اولادكم من كسبكم اخرجه اصحاب السنن الثلثة وحديث انت ومالك لابيك فان قلت فالعبد سعى عوض ما قلم في الدنيا والآخرة قلت هو من النوع الاول وانما حاله وبونه العبد العتيد فحكم الله سبحانه بازالة عبد وانه ورد عين حق العبد او عوضه فان قلت فهو حج للعبد ما عمل عنه الغير كالحج عن الميت وقضا الدين وسائر الاعمال على حسب الاختلاف والدلائل في التعميم والتخصيص قلت ذكر بعض امرين احدهما سقوط ما في ذمة الغير الميت كالدين والحج والصوم وهذا وقد على دليله خاص والاجود في بابه احد عن عمر ما اعمال المقصود كما في قضا الدين عن حي ومت وكذلك في الكفالة ومنها في كمله ولا يلزم التعميم كالقصاص ولا تصح النيابة فيها يتوب في الاقتصاص منه واما امور الكفالة والاخرة كذكر فلو جوزنا ان يرضى الله سبحانه بعض المظلومين من عنده كما مر بيانه في اخر البقرة ولا يلزم التعميم ولذا عم القصاص الجمعي والقران فضلا عن الكفالة الامر الثاني وصول ثواب الحج ونحوه الى الميت وهذا من باب هبة الثواب ولو بشرط عوض كالاجير والظاهر ان الكريم لو اراد لم يمنع من دار الدنيا والاخرة والدين فوائد الدنيا والاخرة ولم يمنع من هذا احاديث بل يشهد له عدة احاديث اخرج الطبراني من حديث سلمان وقصته بن برقة الاسدي وابن عباس

Copyright Imam Sadiq University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)